



2002 / 8



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

فهرس العدد

الصفحة

مسلسل

الافتتاحية:

١ رؤية ثاقبة تشخص الداء وتحدد الدواء



تقارير وتحليلات:

٢ أبرز النقاط الواردة في خطاب الرئيس بوش للشعب الأمريكي

٥ مأزق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه تقاسم ثروات بحر قزوين

٧ تحولات «الاستقلال الفيدرالي الكردي» في شمال العراق

٩ النفط ضمن محددات السياسة الروسية تجاه العراق

١١ تساؤلات مهمة حول اللجوء إلى الخيار العسكري ضد العراق



أخبار الساعة حول العالم:

١٣ طهران

١٤ واشنطن

١٥ تل أبيب



١٦ متابعات اقتصادية



أهم الأحداث :

١٧ صاحب السمو رئيس الدولة يستقبل وزير خارجية العراق

١٧ تقرير أمريكي حول الحريات الدينية ينتقد دولاً عربية

١٨ الخارجية الإيرانية ترفض انتهاك مجالها الجوي في حال ضرب العراق

١٨ إدارة الطاقة الأمريكية تتوقع تجاوز «أوبك» سقف الإنتاج

١٨ مقتل ١٤ فلسطينياً في هجوم إسرائيلي على خان يونس



١٩ شريط الأنباء



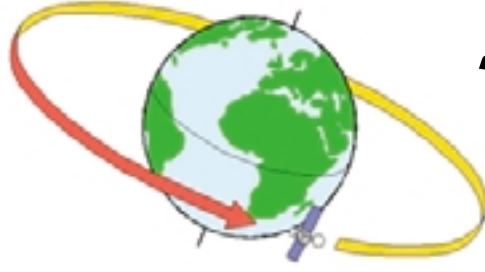
شخصية في سطور:

٢١ محمد البرادعي - مدير وكالة الطاقة النووية الدولية

* لملاحظاتكم واستفساراتكم ، يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel : (00971 - 2) 6425697 - 6427000 Fax : (00971 - 2) 6428231 - 6426525





رؤية ثاقبة تشخص الداء وتحدد الدواء

في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها منطقتنا العربية لأسباب عديدة، جاءت الكلمات الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- في حديثه مع صحيفة «الأهرام» المصرية الذي نشر أمس، مشخصة الداء ومقدمة الدواء وباعثة للأمل والثقة في المستقبل والذات، في مواجهة بعض نزعات اليأس والإحباط. وليس هذا بغريب على سموه، فهو «حكيم العرب» الذي تشهد مواقفه في كل الملمات التي ألمت بالمنطقة على نظراته الثاقبة وحنكته وخبرته الواسعة وثباته على المبادئ العربية والإسلامية الأصيلة. فقد أكد سموه أن التكتاف والوحدة بين العرب والمسلمين والعمل بما يرضي الله، هو سبيلهم الناجع لمواجهة التحديات المشتركة وحل مشاكلهم الداخلية والخارجية، وأهمية هذا الكلام أنه يصدر من رجل جرب الوحدة وشهد ثمارها، وهو صاحب التجربة الوحدوية العربية الوحيدة الناجحة منذ عام ١٩٧١، كما كان لجهوده الكبيرة دورها البارز في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، وعكست مواقفه القومية مقدار إيمانه بأهمية الوحدة العربية فكراً وعملاً.

إضافة لما سبق عبّر صاحب السمو رئيس الدولة عن رؤيته الحضارية لمبادئ سياسة الإمارات الخارجية، دولياً وإقليمياً، فأكد أن هذه السياسة تقوم على حسن الجوار والمحرص على تنمية وتطوير علاقات الأخوة والصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم، وأن الطريق الصحيح لإنهاء الخلافات بين الدول يجب أن يقوم على إعلاء سيادة مبادئ العدالة والقانون والحوار السلمي على أساس أن تجربة التاريخ تؤكد أن الحروب لا يمكن أن تحل قضية، ومن هذا المنطلق دعا سموه إيران إلى الاستجابة للمبادرات السلمية الخاصة بقضية الجزر، واصفاً إياها بـ «الجارة المسلمة» وأن تكون الزيارة المرتقبة للرئيس الإيراني للإمارات «فاتحة خير للعلاقات بين البلدين الجارين».

وبروح عربية أصيلة، دعا صاحب السمو رئيس الدولة العرب أن يأخذوا بأيدي إخوانهم في العراق إلى طريق الخير والسلامة ويعملوا بقدر استطاعتهم على تجنبهم ويلات الحرب والدمار، وهذا موقف ثابت لسموه عبّر عنه منذ فترة طويلة، ودعا باستمرار إلى تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي العربي المسلم. وفي الوقت الذي يتعرض فيه الإسلام لهجوم شرس من قبل البعض الذين يتهمونه بالإرهاب، دافع صاحب السمو رئيس الدولة عنه انطلاقاً من الاعتزاز بالهوية الحضارية والدينية، مؤكداً أن الإسلام ينبذ الإرهاب ويرفضه. وتساءل سموه: من هو الإرهابي؟ هل هم المسلمون أم من يعتدي عليهم وعلى النساء والأطفال والمسنين والعجزة؟

وفي قراءة حكيمة وعميقة للتاريخ دعا صاحب السمو رئيس الدولة الفلسطينيين إلى الإيمان بريهم والثبات والوحدة لأن المستقبل لهم، ولا يمكن للقوة مهما عظمت أن تكسر إرادة الشعوب ونضالها لأن ذلك ضد قانون الحياة. التجربة أم الحكمة، وهما أساس للحكمة والتعقل في التصرف والسلوك السياسي، وكل هذه صفات أصيلة لصاحب السمو رئيس الدولة، ولذا فدائماً تجيء كلمات سموه عميقة وشفافة وحاسمة في تشخيص الداء وتحديد الدواء.



أبرز النقاط الواردة في خطاب الرئيس بوش للشعب الأمريكي

ولاية أوهايو - مساء الاثنين ٧ أكتوبر ٢٠٠٢ (فجر الثلاثاء بالتوقيت المحلي لدولة الإمارات)

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش مساء أمس الاثنين (فجر اليوم بتوقيت الإمارات) أن على الرئيس العراقي صدام حسين أن ينزع أسلحته وإلا فإن الولايات المتحدة وحلفاءها سيفعلون ذلك. وقال في كلمة موجهة إلى الأمة من سنسيناتي (أوهايو) إن الرئيس العراقي صدام حسين استأنف برنامجه للحصول على أسلحة نووية وهو يؤوي إرهابيين ولديه أسلحة دمار شامل. وأوضح أن «زمن النفي والتهرب والتأجيل قد انتهى».

تقرير إخباري

* اعتبر الرئيس بوش أن الرئيس العراقي يكن عداء سافراً للولايات المتحدة ويشكل «خطراً فريداً من نوعه» على الأمن القومي الأمريكي، مشيراً إلى أن هناك دولاً عديدة تمتلك الأسلحة المحظورة ولكن التركيز على العراق نابع من كونه يستخدم هذه الأسلحة ضد جيرانه وشعبه وسيطر عليه ديكتاتور يمكن أن يستخدم هذه الأسلحة في أي وقت، فضلاً عن كونه معادياً للولايات المتحدة وأن المشكلة تكمن في طبيعة النظام العراقي ذاته. ووصف الرئيس صدام حسين بأنه «ديكتاتور مستبد قاتل» حاول فرض هيمنته على منطقة الشرق الأوسط.

* استعرض الرئيس الأمريكي ما يعتبره أدلة ضد النظام العراقي، مشيراً إلى أن العراق أنتج نحو ٣٠ ألف لتر من «الإنشراكس» ويمتلك مخزوناً هائلاً من الأسلحة الجرثومية القادرة على قتل ملايين البشر، كما تسبب في قتل نحو عشرين ألفاً من المواطنين العراقيين باستخدام هذه الغازات، وأشار الرئيس بوش إلى وجود أدلة على أن النظام العراقي يسعى بقوة لامتلاك سلاح نووي، ملمحاً إلى الخطر الذي يحدق بنحو ١٣٥ ألفاً من الرعايا الأمريكيين الذين يعيشون في الخليج العربي ومعرضين لتهديدات النظام العراقي. كما أكد بوش أيضاً أن النظام العراقي يحاول استخدام طائرات من دون طيار لتهديد المصالح الأمريكية، كما ربط بشكل مباشر بين النظام العراقي وجماعة أبو نضال التي نفذت العديد من العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة ورعاياها، فضلاً عن أن النظام العراقي يقدم دعماً ومأوى للإرهابيين.

* أكد الرئيس بوش أن الولايات المتحدة لن تنتظر اليوم الذي يقدم فيه الرئيس العراقي أسلحة دمار شامل للتنظيمات الإرهابية، معتبراً أن ضرب العراق لن يؤثر في مجرى الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وأن القوة العسكرية الأمريكية قادرة على شن حربين في آن واحد وكسبهما معاً، معتبراً أن القضاء على الخطر العراقي يعد أمراً حيوياً لكسب الحرب ضد الإرهاب.

* لم يذهب الرئيس الأمريكي إلى حد القطع بامتلاك النظام العراقي أسلحة نووية، قائلاً «لا ندري بالضبط» حدود قدرته في هذا المجال، ولكنه أشار إلى أن النظام العراقي يعيد تجميع برامج تصنيع الأسلحة النووية وربما يستطيع بناء قنبلة ذرية في غضون عام، وفي هذا الصدد أكد الرئيس بوش أن الولايات المتحدة لن تسمح بخطوة كهذه، معتبراً إياها «خطأً أحمر مهماً» لن يسمح للرئيس العراقي بتجاوزه وابتزاز أي طرف أو تهديد الولايات المتحدة أو امتلاك القدرة على تصدير تكنولوجيا التسليح النووي للتنظيمات الإرهابية. ورداً على التساؤلات المثارة حول مدى الحاجة إلى مواجهة الخطر العراقي في التوقيت الراهن رغم مرور أكثر من عشر سنوات على الأزمة العراقية، أكد الرئيس بوش أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثبتت للولايات المتحدة حجم الأخطار التي تهددها وأن هذه الأحداث التي نفذت بطريقة غير عادية قد أكدت إمكانية لجوء التنظيمات الإرهابية إلى أسلحة دمار شامل، والولايات المتحدة لن تسمح بهذه التهديدات، وأنها لن تقف أيضاً مكتوفة الأيدي بانتظار الدليل النهائي القاطع منطقة انطلاقاً للتحرك ضد هذه الأخطار.

* أكد الرئيس بوش حاجة الولايات المتحدة للتحرك لنزع فتيل تهديدات محتملة، مشيراً إلى أن عمليات التفتيش على أسلحة العراق قد أثبتت فشلها، وهناك نحو ثمانية قصور رئاسية لم تدخلها لجان التفتيش، وهذه القصور تقع على مساحات شاسعة وتحتوي مخابئ تحت الأرض وهناك إمكانية إخفاء الأسلحة بداخلها. كما أكد بوش أن هناك علاقة وثيقة بين امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والإرهاب حيث وقر النظام العراقي مأوى للإرهابيين، كما يواصل تمويل الإرهاب ويرسل معونات إلى التنظيمات التي تعمل ضد السلام بين العرب وإسرائيل، ويشترك مع تنظيم «القاعدة» في العداء للولايات المتحدة، وكانت له علاقات مع التنظيم، الذي هربت بعض عناصره إلى العراق وتلقى أحد هذه العناصر العلاج ببغداد في بداية العام الجاري، كما يقوم العراق بتدريب الإرهابيين على استخدام الغازات السامة، واحتفل بوقوع اعتداءات ١١ سبتمبر. وأكد بوش أن على صدام حسين أن ينزع أسلحته وينهي دعمه للإرهاب ويفتح المجال للديمقراطية، ويعلن عن مصير الطيار الأمريكي المفقود منذ حرب الخليج الثانية، ومن خلال ذلك يمكن فقط تفادي الحرب.

* أتى الرئيس بوش على ذكر التهديد النووي العراقي غير مرة، مؤكداً أن العراق يقترب أكثر فأكثر من امتلاك السلاح النووي، ولذا فإن عمليات التفتيش المزمعة يجب أن تتم وفق آليات مختلفة وفاعلة، وأن يسمح للمفتشين بالوصول إلى المواقع كافة «في أي وقت ومن دون موافقة مسبقة ومن دون مهلة أو استثناءات»، وحث مجلس الأمن الدولي على اتخاذ قرار جديد ينطوي على التزامات محددة، وأن الشهود على برنامج إعادة التسليح العراقي يجب أن يتمكنوا من الإدلاء بشهاداتهم للمفتشين الدوليين خارج العراق، ويجب تمكينهم من الخروج من العراق بعائلاتهم، مؤكداً أن قدرة النظام العراقي على المماطلة والتسويف قد انتهت ويجب أن ينزع سلاحه بنفسه، مشيراً إلى أن

الولايات المتحدة قادرة على بناء ائتلاف دولي تنضم إليه الكثير من الدول لنزع أسلحة العراق التزاماً من الجانب الأمريكي بأمن بلاده وأمن الدول الصديقة.

* اعتبر الرئيس بوش أن تغيير النظام العراقي هو الطريقة الوحيدة للتخلص من التهديد العراقي، معبراً عن أمله في حدوث ذلك من دون اللجوء إلى عملية عسكرية، ومشيراً إلى أن هذه العملية ستكون الخيار الأخير وأن النظام العراقي قد يلجأ إلى وسيلة صعبة للرد الانتقامي، ولذا فقد نصح القادة العسكريين العراقيين برفض الامتثال لأوامر النظام (في إشارة إلى إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد القوات الأمريكية أو دول الجوار العراقي)، ومحذراً القادة العراقيين من أن الإقدام على خطوة كهذه سيعرضهم إلى الملاحقة ومعاقبتهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب إذا اقدموا على تنفيذ أوامر «بأسة وفضة» لصد عمل عسكري أمريكي، ومشيراً في الوقت ذاته إلى أن الولايات المتحدة ستعمل على اتخاذ الإجراءات الاحترازية كافة، وستضع الخطط العسكرية الكفيلة بإنهاء هذا الخطر. كما أكد الرئيس بوش جزئية أنه ليست هناك طريقة خالية من المخاطر للتعامل مع النظام العراقي، مشيراً إلى أن طروحات البعض بشأن ضرورة التريث والانتظار ربما تكون البديل الأكثر خطورة على اعتبار أن الرئيس العراقي سيصبح أكثر قوة «وربما ننتظر حتى يتعاون نوويا مع التنظيمات الإرهابية». واستطرد الرئيس بوش قائلاً «لست مستعداً لتعرض حياة أي أمريكي للخطر العراقي» والتردد في مواجهة هذا النظام سيكون علامة فارقة في تاريخ الولايات المتحدة ويجب ألا نتحرك وفق المخاوف والهواجس فهذه ليست الولايات المتحدة التي أعرفها ونحن نرفض أن نعيش في أجواء من الخوف، وهذه الأمة رفضت -في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة- أن تسمح للخارجين على القانون برسم مسار التاريخ وعلينا أن نحمي أمتنا.

* تحدث الرئيس بوش في نهاية الخطاب عن مرحلة ما بعد صدام، وحاول تهدئة مخاوف الأمريكيين إزاء احتمالات تدهور الأوضاع في العراق، وقال إن التغيير لن يجعل أحوال الشعب العراقي أكثر سوءاً مما هي عليه حالياً، وإن هذه الأوضاع ستتحسن كثيراً، مشبهاً الرئيس العراقي بستالين في استخدام العنف والقسوة وسيلة للسيطرة والنفوذ. واستعرض بوش ما وصفه بفوائد التغيير في العراق، معتبراً أنه لو كان العمل العسكري ضرورياً فستساعد الولايات المتحدة العراقيين على بناء مؤسسات مجتمع مدني ضمن عراق موحد.

* أكد أن موافقة الكونجرس على منحه التفويض بالعمل العسكري لن تعني بأي حال أن الضربة العسكرية باتت خياراً وشيكاً، وأن هذه الموافقة ستكون بمنزلة رسالة في اتجاهات عدة، فهي موجهة إلى المجتمع الدولي بأن الولايات المتحدة تتحدث بصوت واحد، وتعني أيضاً بالنسبة إلى النظام العراقي أن خياره الوحيد هو الانصياع التام، وأن الوقت أمامه بات محدوداً.

في ضوء توقيع الاتفاق الأخير بين روسيا وأذربيجان: مأزق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه تقاسم ثروات بحر قزوين

تؤكد الشواهد أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مسألة تقاسم ثروات بحر قزوين مع الدول المتشاطئة تواجه مأزقا حادا بعد توقيع كل من روسيا وأذربيجان على اتفاق ثنائي رغم معارضة إيران، التي سارعت إلى رفض «أي إجراء أحادي أو ثنائي أو ثلاثي من دون إجماع الدول الأخرى»، كما سارع بعض نواب «الشورى» الإيراني إلى تقديم استجواب لوزير الخارجية حول ما وصفه بفشل سياسات طهران تجاه هذا الملف.

بعد توقيع كل موسكو وباكو وأواخر الشهر الماضي اتفاقا ثنائيا بشأن تقاسم ثروات بحر قزوين بات في حكم المؤكد حدوث توافق في مواقف ثلاث من الدول المتشاطئة على البحر وهي روسيا وأذربيجان وكازاخستان، في حين أعلنت طهران رفضها هذه الخطوة التي تمت بمعزل عن كل من إيران وتركمانستان وتمسكت بضرورة توقيع اتفاق شامل بين الدول الخمس المتشاطئة، وكانت إيران قد أكدت مسبقا تمسكها بحصتها التي لا تقل -حسب رؤية طهران- عن ٢٠٪ من مجموع سواحل ومياه البحر، إلا أن الدول الثلاث الموقعة على الاتفاق تتمسك بحصة إيران في حدود ١٣٪ على أقصى تقدير، وهو خلاف يعود بالأساس إلى تفاوت وجهات النظر حول أسلوب تقاسم الثروات، حيث ترى كل من روسيا وأذربيجان وكازاخستان تقاسم الثروات بطريقة نسبية حسب طول الشواطئ البحرية، الأمر الذي يعطي طهران نحو ١٣٪ من إجمالي الثروات، فيما ترى كل من إيران وتركمانستان ضرورة التوصل إلى توزيع متساوٍ للأصص بحيث تحصل كل من الدول المتشاطئة على ٢٠٪ من مجموع الثروات (التوزيع المتساوي للحصص مبدأ تتبناه وزارة الخارجية الإيرانية فيما يطالب التيار المحافظ بالتمسك باتفاقيات تاريخية وقعت عامي ١٩٢١ و ١٩٤٠ بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق والتي تمنح طهران ٥٠٪ من مجموع الثروات القزوينية) وعلى الخلفية السابقة يمكن استعراض جوانب موقف إيران تجاه هذه المسألة عبر النقاط التالية:

* بدأت بالفعل خطوات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية القائمة على حرمان طهران من موقعها الاستراتيجي كي تصبح ممرا لأنابيب نقل النفط القزويني، ففي العام الماضي افتتح خط أنابيب نقل النفط من حقل تانجيز إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود، وبحلول عام ٢٠٠٥ ستنتهي أعمال خط باكو-جيهان لنقل النفط الأذري إلى تركيا ليصل النفط مباشرة إلى البحر

المتوسط، والخط الأخير الذي يتفادى المرور عبر روسيا يحظى بدعم أمريكي كبير كونه يكسر أيضا احتكار روسيا، كما يتفادى إيران التي تصفها واشنطن بأنها جزء من «محور الشر».

* تشير التقديرات إلى أن نجاح الضغوط التي تمارس ضد إيران لقبول مبدأ التقاسم المتساوي للثروات، يعني بالمقابل خسائر اقتصادية كبيرة، حيث يقدر نصيب طهران في حال حصولها على ٢٠٪ من الثروات بنحو ٤٠ مليار برميل من الاحتياطات النفطية التي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار، والأهم من ذلك أن ما تطالب به إيران يمثل عمق بحر قزوين ويشمل مراكز وحقول الطاقة الأساسية في البحر بمعنى أن فقدان أي نصيب ضمن هذه الحصة يعني خسائر اقتصادية كبيرة.

* في ظل اتجاه ثلاث من الدول المتشاطئة إلى تبني نهج الاتفاقات المنفردة أو الثنائية، يتقلص هامش الحركة المتاح أمام إيران ولا يبدو أمامها من بدائل سوى التصعيد العسكري، أو على الأقل التلويح بهذه الورقة للضغط على دول الجوار، ولكن حسابات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر تجعل من الصعب اللجوء إلى هذه الخيار من جانب طهران، أما الخيار الثاني فهو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للبت في هذا النزاع، ولكن هذه المسألة ربما لا تبدو مقبولة في إيران على اعتبار أن طهران ترفض مبدأ التحكيم الدولي في حسم النزاعات الإقليمية، ناهيك عن أن قبولها هذا المبدأ في التعاطي مع الخلاف حول ثروات بحر قزوين قد يسهم في بناء واقع مغاير ويفرز معطى استراتيجيا جديدا في قضية احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) بحيث تجد طهران نفسها في مواجهة أمر واقع يصعب الفكك منه إلا عبر الموافقة على إحالة قضية احتلالها للجزر الإمارات الثلاث أيضا إلى التحكيم الدولي. أضف إلى ذلك أن الشواهد توحي بأن بقية الدول المتشاطئة على بحر قزوين لن تقبل بإحالة ملف النزاع إلى محكمة دولية.

من الواضح أن السياسة باتت محددا رئيسيا لحسم فرص استفادة إيران اقتصاديا من بحر قزوين، حيث يجمع الخبراء على أن المتغير الأمريكي يلعب الدور الأبرز في توجيه بوصلة قرار الدول المتشاطئة، ولذا فإن نجاح الجهود الإيرانية في هذا الاتجاه ربما يظل رهن مقدرة طهران على تجاوز خلافاتها مع الجانب الأمريكي في المقام الأول، ثم التوصل إلى اتفاقية ثنائية مع أذربيجان التي تقود تيار رفض الموقف الإيراني القائم على توزيع الحصص بالتساوي (مع افتراض -جدلا- أن هناك إمكانية للتراجع عن الاتفاق الذي وقع بالفعل بين كل من روسيا وأذربيجان) كما أن واقعية الدبلوماسية الروسية في البحث عن مصالحها الاقتصادية مع أذربيجان سيؤثر سلبا في مجرى العلاقات بين طهران وموسكو، وبالتالي لم يعد أمام حكومة خاتمي سوى تأجيل البت في هذه المسألة إلى حين وضوح الرؤية الاستراتيجية الأمريكية بشأن العراق وإيران وتأجيل موقفها النهائي إلى ظروف إقليمية ودولية أفضل، أو قبول الأمر الواقع ومحاولة التنسيق مع دول الجوار القزوينية.

تحولات "الاستقلال الفيدرالي الكردي" في شمال العراق

في أول لقاء له عقد البرلمان الكردي في شمال العراق جلسة طال انتظارها لسنوات، فبحضور الزعيمين الكرديين الانفصاليين مسعود البرزاني وجلال الطالباني التقى أعضاء البرلمانين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يوم الجمعة الماضي في مقر البرلمان بأربيل بحضور دانييل ميتران عقيلة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران، وعدد من الوفود المشاركة لحضور الجلسة، ويعد هذا اللقاء خطوة مهمة على صعيد العمل السياسي في المنطقة الكردية العراقية شمال العراق.

تقرير سياسي

منذ عام ١٩٩٦ لم تشهد المنطقة الكردية العراقية تجربة برلمانية كما هو الشأن في اللقاء الذي جرى يوم الجمعة الماضي في مدينة أربيل والذي جمع البرلمانين الأكراد من الحزبين الرئيسيين (٥١ نائبا عن الحزب الديمقراطي، و٤٩ نائبا عن الاتحاد الوطني، وه نواب عن الأقلية المسيحية) وبحضور زعميي الحزبين، وشخصيات سياسية كردية بارزة فضلا عن وفود أجنبية. ويجيء هذا اللقاء في ظروف ساخنة يعيشها العراق في ضوء المتغيرات الدولية الكبيرة التي تحدث في العالم عامة والشرق الأوسط على نحو خاص، ومن ذلك رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير نظام الحكم في العراق، وكانت القيادتان الكرديتان قد مهدتا لهذا الاجتماع بجملة من التحولات على صعيد التدويل الذاتي للمنطقة الكردية العراقية، ففي وقت سابق من الشهر الماضي اتفق الحزبان على مسودة مشروع دستور (الجمهورية الاتحادية العراقية) وهو الذي يجيء كمدخل إلى الحكم الذاتي بالمنطقة الكردية، وبعد أن ظل الاتفاق الذي أبرمه الحزبان في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٨ معلقا، عمد الحزبان في اللقاء البرلماني هذا إلى المصادقة عليه للخروج بصورة موحدة من حيث التقارب الكردي الداخلي وليعكسا احترامهما للموقف الأمريكي الداعي إلى وحدة الفصيلين بعد أن قدمت الولايات المتحدة دعما لهما منذ عام ١٩٩١، فضلا عن الإيحاء إلى الرأي العام في الداخل والخارج بأنهما يميضان نحو الدخول في مرحلة جديدة من العمل السياسي الذي ينسجم مع رغبة التغيير السياسي في العراق المزمع إجراؤه حسب الرؤية الأمريكية للتغيير في المنطقة.

في كلمته قال مسعود البرزاني: إن هذا اليوم لا يقل أهمية عن يوم الانتخابات سنة ١٩٩٢، وقدم اعتذاراته عن سقوط ضحايا في المعارك الدامية التي وقعت بين الفصيلين المتخاصمين سابقا والتي أسفرت عن مقتل نحو ثلاثة آلاف كردي، وأضاف: إن الحزبين سيطرهان جانبا الخلافات بينهما وسيعملان معا من أجل مصلحة قضيتهما، كما أنه أشار إلى أن الأكراد لن يشكلوا خطرا أو تهديدا

لأمن واستقرار الجيران، وقال: نحن مستعدون لتقديم ما يطمئنهم في هذا الاتجاه، وقدم وعداً بأن الأكراد لطالما حاربوا الإرهاب فإنهم سيستمررون في محاربتهم. أما جلال الطالباني فقد قال: إن الشعب الكردي ومن خلال اختياره للصيغة الفيدرالية أراد المحافظة على وحدة العراق وهو ما لم يفعله الحكم في العراق، وأشار إلى أن وحدة الأكراد ليست موجهة ضد أحد، وليست عودة إلى الاقتتال الداخلي، وأن المستقبل سيكون أكثر ازدهاراً للشعب الكردي، وأعلن الطالباني في مؤتمر صحفي مشترك بأن الحزبين اتفقا على تنظيم انتخابات تشريعية في خلال فترة تتراوح بين ٦ - ٩ شهور مقبلة في حال بقاء الوضع طبيعياً بالمنطقة.

في هذه الأثناء أبدت الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبها بمجريات هذا التحول الكبير في الحياة السياسية بالمنطقة الكردية العراقية وفي هذه الظروف، فقد وجه كولن باول وزير الخارجية الأمريكي رسالة إلى المؤخرين عبرت بكل وضوح عن تأييد واشنطن لنضال الشعب الكردي من أجل الديمقراطية والحرية، ودعا باول الحزبين إلى تكريس المصالحة، ووصف هذا الاجتماع بأنه (حدث تاريخي)، وأضاف: إنكم تشاركوننا في رؤيتنا المستقبلية إلى عراق ديمقراطي وتعددي، وموحد، ومصان بوحدة أراضيه الإقليمية، وحكومة تحت حكم القانون، وحقوق جميع العراقيين.

وفي وقت حاول فيه الزعيمان الكرديان طمأنة دول الجوار بعدم رغبتهم في الانفصال عن وحدة العراق الإقليمية والثقافية، فإن مخاوف عدة أبدتها تركيا مما يقوم به الأكراد في الشمال العراقي، فقد توقع وزير الخارجية التركي السابق وزعيم حزب تركيا الجديد إسماعيل جيم أن تتحول الدولة الكردية في شمال العراق إلى (إسرائيل ثانية) بالمنطقة، وأشار إلى أن احتمالات سيطرة الأكراد على مدينة كركوك النفطية سيؤدي إلى حرب طاحنة بينهم وبين العرب بالمنطقة، وتخوف الوزير من أن هذه الحرب تشكل خطراً على أمن بلاده، وتجيء هذه التصريحات بعد أن تناقلت أنباء من مصادر عسكرية ودبلوماسية عن وجود خطة أمريكية تستهدف إعلان شمال خط العرض ٢٤ منطقة محظورة بحيث تشمل كركوك والموصل، وأضاف حسني محلي مراسل صحيفة «الخليج» أن معلومات تتناقل الآن بأن الولايات المتحدة ستحتل المدينتين وتضع كركوك تحت الحماية الكردية مقابل مشاركة الميليشيات الكردية في العمل العسكري الأمريكي على بغداد.

ما هو لافت في نظر المراقبين، أن الفصيلين الكرديين أصدرتا قراراً مهماً في ظل هذه المتغيرات يمثل هو الآخر متغيراً مهماً، فقد سلم مقاتلو الجيش الكردي «البشمركة» التابعون لحركة الطالباني المواطنين العرب في المناطق الكردية إنذارات بضرورة إخلاء بيوتهم ومحالهم سواء بالبيع أو غيره، وذلك خلال أسبوعين وإلا سيتم طردهم بالقوة بوصفهم غرباء على المنطقة وجاءوا إليها في إطار عمليات التعريب التي لجأت إليها السلطات العراقية المركزية في بغداد في مرحلة سابقة.

النفط ضمن محددات السياسة الروسية تجاه العراق

مصالح روسيا النفطية تمثل حجر الزاوية التي تبني عليها موسكو استراتيجيتها حيال العراق واحتمالات تغيير النظام الحاكم حسبما تستهدفه الإدارة الأمريكية. وعلى أساس دراسة مستقبل هذه المصالح والتحديات التي يمكن أن تواجهها في حال الإطاحة بالرئيس العراقي، تبني روسيا موقفها حيال الخطط الأمريكية لشن هجوم على العراق وتتخذ مواقفها داخل مجلس الأمن إزاء صدور قرارات خاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل.

تقرير اقتصادي

غالبًا ما يشار إلى أن المصالح النفطية لروسيا في العراق هي التي تقف وراء المعارضة التي تبديها موسكو حيال الخطط الأمريكية لشن حملة عسكرية ضد بغداد تستهدف الإطاحة بالرئيس صدام حسين. ولا تتمثل هذه المصالح فيما هو قائم حالياً من عقود تم التوصل إليها بين روسيا والعراق على مدى السنوات العشر الأخيرة، بل تمتد إلى مستقبل الوجود الروسي في قطاع النفط العراقي في مرحلة ما بعد صدام وما قد يواجهه من تهديدات في حال تولي نظام موالٍ للغرب مقاليد السلطة في العراق. فمن المتوقع أن يترتب على تغيير النظام السياسي في العراق نتائج مباشرة على وجود الشركات الروسية داخل القطاع النفطي العراقي، اعتماداً على موقف موسكو حيال التغيير الذي تتخذه واشنطن هدفاً لها. لذلك تحاول روسيا انتزاع ثمن اقتصادي باهظ يضمن مستقبل هذا الوجود مقابل قبولها للخطط الأمريكية بشأن العمل العسكري.

ذلك يعني أنه في حال حماية مصالح الشركات الروسية داخل القطاع النفطي العراقي مع ضمان زيادة حصتها في هذا القطاع قد يدفعان بموسكو إلى اتخاذ موقف مغاير لموقفها الحالي الراضٍ للحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق. صحيح أن مخاوف الشركات الروسية من التغيير السياسي في العراق لا تنبع فقط من المخاطر التي تهدد وجودها في قطاع النفط العراقي بل وأيضاً من احتمالات التغيير الذي سيصيب خريطة النفط العالمية، كما عبر عنه مؤخراً أحد مديري هذه الشركات، إلا أن ضمان هذا الوجود يعد الهدف الأساسي بالنسبة إليها في الوقت الحاضر. وقد ظهر ذلك من خلال التطمينات التي خرجت بها شركة «لوكويل»، وهي أكبر شركات النفط في روسيا، والتي صدرت عن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بأنها ستكون قادرة على الحفاظ على حصتها الكبيرة في حقول النفط العراقية في مرحلة ما بعد صدام حسين. ويأتي ذلك ضمن سعي روسيا لاستغلال منزلتها باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن يتمتع بحق نقض أي قرار يصدر عنه لمضاعفة مكاسبها

الاقتصادية المترتبة على تلك المنزلة. وإذا كان ثمة من يشير إلى أن روسيا تسعى للحصول على مساعدات إضافية من الغرب مقابل تغيير موقفها الحالي، فإن ضمان مصالح شركاتها النفطية داخل العراق يمثل حجر الزاوية في أي موقف تتخذه موسكو حيال العراق.

وثمة ضغوط متصاعدة تفرضها شركات النفط الروسية على الحكومة من أجل عدم التفريط بامتيازاتها داخل العراق. وطبقاً لما نقل أخيراً عن فاجيت اليكبيروف، رئيس شركة «لوكويل» فإن شركات النفط الروسية تسعى الآن إلى فهم الواقع السياسي وتخوض في الوقت الحاضر مفاوضات مستمرة مع الحكومة الروسية. وأكد كذلك أن الرئيس الروسي قد جعل من قضية امتيازات شركات النفط الروسية في العراق قضية ذات أولوية مطلقة في تحديد الموقف الروسي حيال العراق. إذ قال «سمعت من الحكومة الروسية ضمانات» بهذا الشأن، مضيفاً أنه حتى في حال سقوط النظام العراقي «فإن القانون يبقى قانوناً والدولة (في العراق) ستستمر بالوجود». ورداً على سؤال عما إذا كانت قضية النفط ومصالح الشركات الروسية في العراق ضمن المفاوضات الجارية الآن بين الولايات المتحدة وروسيا حول تبني قرار جديد في مجلس الأمن، أجاب اليكبيروف «نعم بالطبع».

ويشار إلى أن شركة «لوكويل» التي تمتلك فيها الحكومة الروسية حصة مقدارها ١٤٪، تعد من بين أكبر هذه الشركات استثماراً في العراق. وكانت الشركة قد وقعت في السنوات الماضية صفقة تضمن لها حصة مقدارها ٦٨٪ في استثمار قيمته الإجمالية ٦ مليارات دولار لتطوير حقل غرب القرنة في جنوب العراق. ويرادو الشركة الروسية قلق من أن توقيع مثل هذه الصفقة قد لا يفضي إلى شيء في حال تغيير النظام السياسي في العراق، وخصوصاً إذا بقيت روسيا عند موقفها الحالي الراض للعمل العسكري. وأمام الجدية التي تظهرها الإدارة الأمريكية في سعيها للتدخل العسكري لتغيير نظام الحكم في العراق، لا تخفي «لوكويل» تطلعاتها نحو إمكانية توصل موسكو وواشنطن إلى حل لخلافتهما الحالية حيال العراق بما يضمن الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الروسية داخل القطاع النفطي العراقي ويسمح بتعزيز وجود هذه الشركات في عراق ما بعد صدام.

والمعروف أن قضية اتخاذ روسيا لموقف سياسي خارجي تتحدد طبيعته حسبما تمليه المصالح الاقتصادية وضمن الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية التي تترتب على ذلك الموقف ليست مسألة جديدة بالنسبة إلى الحكومة الروسية. وطبقاً لأحد الخبراء فإن «روسيا تدرك القيمة الاقتصادية لشقلها الدبلوماسي الدولي. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية سعت الاستراتيجية الروسية داخل الأمم المتحدة إلى كسب ود العراقيين والأمريكيين أو أي طرف مستعد لمنح روسيا أفضل الصفقات التجارية. وخلال العامين الماضيين تنازع العراق والولايات المتحدة على كسب ود الخزينة الروسية». بناء على ذلك يتوقع المراقبون في أي لحظة تحولا في الموقف الروسي سواء داخل الأمم المتحدة أو حيال تغيير النظام في العراق إذا ضمنت موسكو مصالح شركاتها النفطية.

فيما يناقش مجلس الشيوخ مشروع قرار بتفويض الرئيس بوش باستخدام القوة: تساؤلات مهمة حول اللجوء إلى الخيار العسكري ضد العراق

فيما يستعد الكونغرس الأمريكي لإجراء مناقشات حول تفويض الرئيس الأمريكي جورج بوش صلاحيات واسعة لنزع الأسلحة العراقية، يرى محللون أن ثمة تساؤلات مهمة من الضروري إيجاد ردود قاطعة وحاسمة لها قبل الشروع في أي عمل عسكري.

تقرير عالمي

يعتزم الكونغرس الأمريكي هذا الأسبوع بحث إمكانية إصدار قرار يفوض الرئيس جورج بوش صلاحيات واسعة لاتخاذ الوسائل الكفيلة بنزع الأسلحة العراقية، بما في ذلك التفويض باجتياح العراق والإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين. وقالت صحيفة «واشنطن بوست» أمس إن من المرجح ألا يلقى القرار أي صعوبة حقيقية في إصداره، إما بسبب رغبة الديمقراطيين في طرح قضية الحرب ضد العراق وراء ظهورهم، أو بسبب ما يشبهه الإجماع العام داخل «كابيتول هيل» (مقر الكونغرس) بأن الوقت قد حان بالفعل للتعامل مع الملف العراقي بصورة جدية وحاسمة. وقال السيناتور كارل إم. ليفين، النائب الديمقراطي عن ولاية ميشيغان ورئيس لجنة القوات المسلحة، إن الفرضية الأساسية التي ستنتقل منها مناقشات الكونغرس أن «صدام حسين ليس إلا طاغية ويشكل تهديدا على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط». وثمة قناعة عامة سائدة سواء في أوساط صناعة القرار السياسي أو في الشارع الأمريكي أنه عندما يصل الأمر إلى إعلان الحرب على العراق فإن النصر سيكون حليف الولايات المتحدة. ولكن خلف هذه القناعة يكمن نقاش جدلي طويل حول تساؤلات جوهرية مهمة تتعلق ببداية الخيار العسكري، وتوقيت الضربة العسكرية والأهم من ذلك نتائجها، وكلها تساؤلات من المتوقع أن تفرض نفسها بقوة على مناقشات الكونغرس. ورغم أن الرد على هذه التساؤلات قد لا يكون ممكنا «دون الاستعانة بكرة الساحر البلورية»، إلا أن الخبراء والمحللين والمختصين لم يصلوا إلى رأي قاطع وصريح فيها. وأبرز هذه التساؤلات:

* أولاً: هل من الممكن «احتواء» أو «ردع» صدام حسين؟

فقد جربت الولايات المتحدة على مدى خمسين عاما سياسة «الاحتواء»، أي منع القوى المعادية من التوسع، و«الردع»، أي بالتهديد بتوجيه ضربة انتقامية، مع الاتحاد السوفيتي السابق. وثمة محللون يرون إمكانية اعتماد السياسة ذاتها في التعامل مع صدام حسين. كما أن هذه السياسة أثبتت نجاحها مع دول أخرى مثل إيران التي يُعتقد أنها أكثر تطورا من العراق في مجال الأسلحة النووية. ولكن

ثمة محللون آخرون يرون أن سياسة الردع لم تعد السياسة المناسبة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبعد أن أصبح في الإمكان تهريب هذه الأسلحة إلى عناصر إرهابية.

* ثانياً: هل توجد أي علاقة بين صدام وتنظيم «القاعدة»؟

رغم عدم وجود براهين قاطعة على هذه العلاقة، إلا أن الخبراء يميلون إلى الرد بالإيجاب عن هذا السؤال، وهو ما يرونه كافياً للتحرك بسرعة. ويرى توماس ماكينزي، وهو فريق متقاعد من سلاح الجو الأمريكي، أن علينا إزالة أي تهديدات مثل تلك التي يشكلها صدام حسين و«القاعدة».

* ثالثاً: ما هي ردة فعل العسكريين العراقيين في حال قيام الحرب؟

ثمة احتمالان أساسيان: الأول، وهو الاحتمال الأكثر قتامة، أن يعتمد هؤلاء إلى إطلاق أسلحة كيميائية وبيولوجية ضد إسرائيل في محاولة لشن حرب عربية شاملة، واستخدام قنابل الغاز ضد القوات الأمريكية. والثاني: أن يرفضوا جرائم الحرب هذه، ومن ثم الانقلاب على النظام السياسي المحتضر. ويؤكد ماكينزي أن «معظم قادة الجيش العراقي يرفضون القتال دفاعاً عن صدام، والدليل على ذلك حالات الهروب المتكررة من الخدمة». ولكن السيناريو المرعب يطرحه الجنرال المتقاعد جوزيف هور، قائد القيادة المركزية الأمريكية سابقاً، وهو أن «تقوم ست فرق من الحرس الجمهوري العراقي بالدفاع عن بغداد، لتكون النتيجة خسائر بشرية جسيمة لكلا الجانبين بمن فيهم المدنيون بالطبع».

* رابعاً: ماذا يكون موقف الشعب العراقي؟

هناك سيناريو هان محتملان، الأول، وهو الأكثر تفاؤلاً، يراهن على نسبة الوعي والتعليم العالية بين صفوف العراقيين الذين سيرفضون الدفاع عن صدام، وسيشعرون بالامتنان لقدوم القوات الأمريكية وبدء تأسيس نظام سياسي جديد موالٍ للغرب بمجرد استقرار الأوضاع السياسية. أما السيناريو الآخر، وهو الأكثر تشاؤماً، فيراهن على الشروخ والانقسامات العميقة في بنية المجتمع العراقي، فهناك أكراد الشمال الذين يطمعون في إقامة دولتهم المستقلة، وهناك شيعة الجنوب الذين يحلمون بمشاركة سياسية أكبر في الحكم بالنظر إلى كثرتهم. وفي حالة كهذه، ليس أمام الولايات المتحدة سوى الاستمرار في احتلال العراق لفترة طويلة، وهو خيار لا يرحب به بوش.

* خامساً: هل تأتي الحملة العسكرية ضد العراق بآثار معاكسة على الحرب ضد الإرهاب؟

يكاد المحللون يتفقون على مقدرة الولايات المتحدة على «السير ومضغ العلكة في آن واحد»، ولكن القلق يأتي من الخشية من أن تؤدي الضربة العسكرية ضد العراق إلى تسميم روح التعاون مع دول عديدة، من بينها الدول العربية، وهي أمر أساسي في متابعة جهود مكافحة الإرهاب.

* سادساً: هل تخرج الولايات المتحدة أكثر أمناً وأماناً بعد ضرب العراق؟

يرى الخبراء أن ذلك يتوقف على نوعية النظام السياسي الجديد في العراق بعد رحيل صدام.



تصريحات وزير الدفاع الكويتي في إيران

خلال زيارته مؤخراً إلى طهران أعلن وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك الصباح، الذي كان يتحدث للصحفيين: إن الكويت ترحب بأي إجراء عسكري ضد العراق وتشارك فيه إذا ما حصل اتفاق دولي في هذا المجال. ورأى أن بلاده تحاول أن يتم تغيير النظام في العراق من قبل المنظمات الدولية. ولدى إجابته عن سؤال هل أن التعاون الدفاعي والأمني بين الكويت وإيران في الوقت الراهن استراتيجي أم تكتيكي، وهل أنه سيتم التوقيع على اتفاق مشترك بين البلدين؟ وصف الوزير الكويتي لزيارته لطهران التي دامت ثلاثة أيام بأنها إيجابية وبناءة وقال، إنه سيتم التوقيع على اتفاقية عسكرية بين البلدين في المستقبل القريب.

إلى ذلك، نقلت صحيفة «إيران» الحكومية مقتطفات من لقاء أجرته مع وزير الدفاع الكويتي أشار فيه إلى العلاقات مع إيران، وقال: إن وجهة نظرنا نحن وإيران متطابقة الآن حول كيفية التعامل مع العراق. وحول وجود تنسيق بين الولايات المتحدة والسعودية والكويت لإقناع إيران بالتحالف مع الدول الغربية ضد العراق، نفى الشيخ الصباح وجود مثل هذا التنسيق في الوقت الراهن. وبشأن احتمال وجود موقف خليجي لدعوة إيران للمشاركة في استتباب الأمن في منطقة الخليج قال الصباح: إن هذا الأمر يتعلق بقرار قادة دول مجلس التعاون جميعهم، ولكن هناك إجماع عام بين هذه الدول لتطوير العلاقات مع إيران والتعويض عما سلف. وطرح الصحيفة نفسها سؤالاً على وزير الدفاع الكويتي بأن هناك بعض الدول تريد استغلال قضية الجزر (الإماراتية الثلاث المحتلة) لإيجاد خلافات بين إيران ودول مجلس التعاون، فما هو موقف دولة الكويت من هذا الأمر؟ أجاب الشيخ الصباح: لقد أوضحت الكويت موقفها سلفاً، إننا نؤمن بحكمة وحكمة إيران، ونرى ضرورة إنهاء هذا الأمر بالطرق السلمية. ونفى أيضاً أن تكون طهران قد طرحت وساطة بين العراق والكويت. وأشار الوزير الكويتي إلى أن رحيل صدام حسين أو إسقاط نظامه هو لمصلحة الكويت وإيران وسائر دول المنطقة، وقال أيضاً: إننا نأمل ألا يتم ذلك عن طريق الحرب والقوة. وأكد أن الكويت تدعم المعارضة العراقية وأنها قادرة على إسقاط النظام العراقي. وأكد وزير الدفاع الكويتي تعاون بلاده مع الولايات المتحدة وشراء أسلحة متطورة من الولايات المتحدة، ولكنه نفى أن تكون الكويت بديلاً استراتيجياً للولايات المتحدة بدلاً من السعودية، مشيراً إلى أن الكويت دولة صغيرة لا يمكن أن تقوم بدور كبير في العمليات الأمريكية. مؤكداً أن الكويت سوف تعطي تسهيلات عسكرية لقوات التحالف الدولي.



واشنطن بوست: إدارة بوش تواجه تحدي إصدار قرار دولي صارم بشأن العراق

عن المهمة التي تواجهها إدارة الرئيس بوش، في بناء تحالف داخل الولايات المتحدة وخارجها لدعم الموقف الأمريكي حيال العراق، كتبت صحيفة «واشنطن بوست» مقالاً افتتاحياً أمس جاء فيه: أن الرئيس بوش قد اتخذ خطوة مهمة نحو بناء تحالف قومي لمجابهة العراق من خلال التفاوض داخل الكونغرس بشأن قرار يمنحه سلطة شن الحرب. وقد قبل الرئيس بوش وبضغط من زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب، ريتشارد جيبهارد، تعديلات عدة على شروط منح الكونغرس لحق استخدام القوة العسكرية. وبهذا العمل يكون الرئيس الأمريكي قد بدد بعض المخاوف حيال تسرع الإدارة نحو الدخول في الحرب. إذ إن موافقة الرئيس على لهجة للقرار تحدد العمل العسكري بالعراق من شأنها أن تشجع النشاط الدبلوماسي من خلال الأمم المتحدة وتتطلب من الإدارة أن تطلع الكونغرس بصورة دورية ومنتظمة على المخطط الخاصة في عمليات فترة ما بعد الحرب. إلا أن ذلك لا يكفل بالضرورة أن تكون الاستعدادات لشن الحملة العسكرية على العراق كافية أو أنها تحظى بدعم دولي. وهنا يتعين على زعماء الكونغرس، بمن فيهم أعضاء مجلس الشيوخ، أن يستمروا في مطالبة البيت الأبيض بمعرفة آخر التطورات.

بيد أن المفاوضات الدبلوماسية داخل أروقة الأمم المتحدة تبدو أكثر صعوبة بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية. فباستثناء بريطانيا، هناك قلة من الدول على استعداد لدعم، ناهيك عن الانضمام إلى، حملة عسكرية أمريكية ضد العراق من دون جهد سلمي أخير تبذله الأمم المتحدة لنزع أسلحة نظام صدام حسين. هذا يعني أنه من غير المحتمل أن تحظى الإدارة الأمريكية بدعم دولي من دون موافقتها على خطة لعودة المفتشين إلى العراق. ومع أن صدام حسين ليس لديه النية بنزع سلاحه بشكل سلمي أو بالتعاون مع عمليات تفتيش حقيقية، إلا أن بعض الحكومات تتطلع لاستخدام ورقة المفتشين لتأجيل أي عمل عسكري أمريكي إلى ما لا نهاية. وبناء على ذلك فإن التحدي الذي تواجهه الإدارة الأمريكية يتمثل في صياغة قرار من الصرامة والشدة بحيث يستبعد أي إمكانية للمماطلة، ولكنه لا يمنح في الوقت ذاته لروسيا وفرنسا وغيرها من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الحجة لمعارضة هذا القرار. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي تجنب الشرك الذي يضعه صدام حسين والمتمثل في قبول شروط التفتيش الضعيفة الحالية. إذ إن الاتفاق الأخير بين العراق وهانز بليكس يضع ثمانية قصور رئاسية تحتوي على مئات الأبنية وسراديب تغطي ١٢ ميلاً مربعاً خارج حدود التفتيش غير المشروط.



«هآريتس» تكشف عن مشروع قانون أمام الكونجرس لـ «دفن» أوصلو

أشار عكيفا الدار، المراسل السياسي لصحيفة «هآريتس» إلى أن بعض أنصار إسرائيل في الكونجرس الأمريكي قد بدؤوا في طرح مبادرة أكثر جرأة من المبادرة التي انتصروا فيها بسهولة في قضية تمرير توصية في الكونجرس للرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإخضاع القنصل العام في المدينة للسفير في تل أبيب. ومؤخراً وزع في الكونجرس اقتراح تعديل لقانون المخصصات. مسؤولون في الخارجية في القدس ممن اطلعوا على الاقتراح يقولون إنه إذا تم تمريره فإن وزير الخارجية الإسرائيلي بيريز سيضطر لإقامة مراسم رسمية لدفن أوصلو. وتقوم صيغة الاقتراح على أنه لا يتم تحويل أي مبلغ من الأموال المخصصة بحكم هذا القانون لدعم إقامة الدولة الفلسطينية إلا إذا قرر وزير الخارجية، وأكد أمام لجان الكونجرس أن:

* قيادة جديدة لكيان سلطوي فلسطيني قد انتخبت بطريقة ديمقراطية في انتخابات حرة ونزيهة.

* الكيان الفلسطيني المنتخب:

- يبرهن عن التزامه الراسخ بالتعايش السلمي مع إسرائيل.
- يقوم بالخطوات الضرورية لمكافحة الإرهاب وقبوله في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تفكيك البنية التحتية للإرهاب.
- يقوم بتأسيس جهاز أمني فلسطيني متعاون بصورة كاملة مع أذرع الأمن الإسرائيلية ذات العلاقة ومع أجهزة الأمن الأخرى ذات الصلة.

* الكيان الفلسطيني الحاكم الجديد يقوم بسن قوانين تضمن سلطة القانون والفصل بين السلطات وقوانين أخرى تضمن حكماً ذا شفافية ومقدرة على محاسبة نفسه على أعماله.

ومن أجل تجنب رفض الاقتراح من الناحية الدستورية تحت ذريعة أن الكونجرس يتجاوز حدوده ويدخل في نطاق صلاحيات الرئيس اقترح أن يحتفظ للرئيس أيضاً بصلاحيات تعليق القيود المفروضة «إذا قرر أن هذا الأمر ضروري لمصالح الولايات المتحدة الأمنية والقومية».

على جانب آخر قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إن الكثير من الأفعال والتصريحات الأخيرة من زعماء العالم «جاءت لإرضاء العرب، لأسباب مختلفة مثل إمكانية الحرب ضد العراق».

بسبب حريق الناقل: أسعار النفط تبدأ تعاملات الأسبوع بارتفاع حاد

حققت أسعار النفط في تعاملات أمس أكبر ارتفاع لها تشهده منذ أسبوعين بسبب تصاعد قلق السوق من أن حادثة الحريق الذي شب في ناقلة النفط على السواحل اليمنية قد يكون من جراء هجوم إرهابي. ومع أن وزير النقل اليمني أرجع الحريق إلى حادث عرضي إلا أن القلق بشأن الإرهاب قد دفع بالمحللين إلى توقع زيادة تكاليف حماية الناقلات في منطقة الشرق الأوسط.

وصعد سعر خام برنت في عقود تسليم نوفمبر في تعاملات أمس بنحو ٤٨ سنتا للبرميل الواحد أو بنسبة ١,٧٪ ليصل إلى ٢٨,٦٠ دولار في بورصة البترول الدولية في لندن. وبذلك يكون سعر خام برنت قد ارتفع بنسبة ٤٢٪ خلال هذا العام نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط وانعكاسه على التوقعات الخاصة بالإمدادات. كما ارتفع سعر خام غرب تكساس الخفيف في التعاملات الإلكترونية بسوق نيويورك بمقدار ٤٨ سنتا، أو بنسبة ١,٦٪، ليصل إلى ٣٠,١٠ دولار. ونقلت وكالة «بلومبيرج» الإعلامية عن أحد المحللين النفطيين قوله «إن ارتفاع الأسعار يعكس مخاوف السوق من قيام هجمات إرهابية على ناقلات النفط في المنطقة». بيد أن محللا آخر قال «إذا ما تبين بأن هذه الحادثة قد كانت بسبب عامل طارئ فإن أثرها على الأسعار لن يدوم طويلا. ولكن إذا ما تبين بأنها نتيجة هجوم إرهابي فإن البحرية الأمريكية ستجد نفسها مرغمة على حماية عمليات شحن النفط».

ويشار إلى أن الناقل التي استأجرتها شركة «بتروناس» الماليزية كانت تحمل ٤٠٠ ألف برميل من الخام وقت وقوع الانفجار. ولا تزال النيران مشتعلة على ظهر الناقل في حين تجري عمليات لتنظيف الساحل اليمني من تسرب الخام. وكانت الناقل تستعد لحمل ١,٥ مليون برميل من الخام من منصة «الشهر» في محافظة حضرموت عندما وقع الانفجار.

ونقلت الوكالة عن أنتوني هاريس، المستشار السياسي بإحدى مؤسسات الاستشارة في دبي والسفير السابق للمملكة المتحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٨، قوله، إن الحادثة تبدو «وكأنها هجوم إرهابي». من جهتها ذكرت وزارة الخارجية الفرنسية أن تحقيقا يجري الآن لتحديد الأسباب التي أدت إلى الانفجار. وأضافت أنه حتى يتم استكمال هذا التحقيق فإن أي تعليق بشأن سبب الانفجار سيكون «سابقا لأوانه». ومما يعزز المخاوف من كون الحادثة نتيجة عمل إرهابي هو أنها تأتي بعد عامين تقريبا من هجوم شنته عناصر من تنظيم «القاعدة» على المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» في ميناء عدن.

أهم الأحداث

صاحب السمو رئيس الدولة يستقبل وزير خارجية العراق

نصح صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- الحكومة العراقية بتلافي الأسباب التي تؤدي إلى تصعيد الموقف، بما يعرض العراق لضربة عسكرية لا تحمد عقباه. وقال سموه: ننصحكم بأن تتقوا الشر بكل وسيلة، وبكل ما تقدرون عليه، وأن تبتعدوا عن المطالب التي تزج بكم في مواقف غير مرغوبة، حتى تحموا بلادكم وشعبكم من الأذى والضرر، مؤكداً سموه أن العراق قلعة من قلاع الأمة العربية، وأن الأمة العربية بحاجة للعراق، ولهذا أطلب العراقيين بأن يدخروا قوة العراق لمصلحة الأمة العربية والإسلامية. وكان سموه قد استقبل أمس ناجي صبري وزير خارجية العراق الذي نقل إلى سموه رسالة شفوية من الرئيس العراقي صدام حسين.

تقرير أمريكي حول الحريات الدينية ينتقد دولاً عربية

نشرت الولايات المتحدة أمس تقريراً حول «انتهاكات حرية الأديان في العالم» أولت فيه الشرق الأوسط حيزاً مهماً، حيث اتهم العراق باعتماد «سياسة عدائية منهجية» حيال الشيعة، وأتباع الطائفة الأشورية-الكلدانية في العراق لا سيما تحت شكل قمع سياسي ونزوح إجباري. واتهم إيران بـ «خلق جو من التهديد بحق بعض الأقليات الدينية» لا سيما المسيحيين واليهود والبهائيين أو المسلمين الصوفيين. وكشف التقرير أنه «تم استخدام قوانين تستند إلى الدين لخنق حرية التعبير»، مؤكداً أنه تم اعتقال صحفيين وإغلاق صحف «بسبب اتهامات واهية، مثل إهانة الإسلام أو التشكيك بالأسس الإسلامية للجمهورية». وكانت الرياض، صاحبة القسط الأكبر من الانتقادات، حيث قال التقرير إن «الحرية الدينية غير موجودة» في المملكة. وقال إن أفراد الأقلية الشيعية السعودية يتعرضون لـ «تفرقة سياسية واقتصادية»، وإذا كان يوسع أتباع ديانات أخرى «الصلة بشكل خاص» مبدئياً فإنما عليهم القيام بذلك متخفين في غالب الأحيان. وسجل التقرير تحسناً في الوضع في مصر مع الإشارة إلى وجود أشخاص لا يزال يعترهم القلق إزاء معتقداتهم بها. أما في الأردن فإن الطائفتين الدرزية والبهائية لا تزالان غير معترف بهما رسمياً ويتعرض أتباعهما للتفرقة، وفقاً للتقرير.

في نفي ضمني للتصريحات التي أدلى بها علي شمخاني: الخارجية الإيرانية ترفض انتهاك مجالها الجوي في حال ضرب العراق

أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن السلطات الإيرانية لن تقبل أي انتهاك للمجال الجوي الإيراني حتى لو كان عرضياً من قبل طائرات متحالفة في حال شن هجوم على العراق، نافية بذلك تصريحات سابقة لعلي شمخاني وزير الدفاع الإيراني. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية «إن القوات الإيرانية على استعداد للدفاع عن وحدة وسلامة الأراضي الإيرانية. إن الجمهورية الإسلامية لن تقبل حادثاً مماثلاً». وكان وزير الدفاع الإيراني قد قال في وقت سابق إن «إيران لن تعتبر الطائرات الأمريكية التي قد تنتهك خطأ مجالها الجوي في حال عمليات عسكرية ضد العراق، على أنها معادية».

إدارة الطاقة الأمريكية تتوقع تجاوز «أوبك» سقف الإنتاج

قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس إن إنتاج «أوبك» من النفط باستثناء العراق يتوقع له أن يتجاوز سقف الحصص الرسمي خلال الربع الحالي من العام بما يصل إلى ٢, ٢٨ مليون برميل يومياً. على جانب آخر قالت مصادر بمنظمة «أوبك» إن من المرجح أن يناقش وزراء من دول رئيسية أعضاء في المنظمة إمكانية رفع الانتاج لكبح جماح الأسعار التي تزيد على ٢٨ دولاراً وهو الحد الأعلى للنطاق سعري الذي تحدده «أوبك»، وذلك في مطلع الأسبوع المقبل.

اشتباكات بين السلطة و«حماس» توقع ٤ قتلى و٣٥ جريحاً مقتل ١٤ فلسطينياً في هجوم إسرائيلي على خان يونس

أدى توغل للجيش الإسرائيلي في خان يونس جنوب قطاع غزة إضافة إلى عمليات قصف ومواجهات أعقبت التوغل إلى سقوط ١٤ قتيلاً فلسطينياً وسط توعد الفصائل الفلسطينية بالانتقام، وإدانة السلطة الفلسطينية لما وصف بـ «المجزرة». وقد أعربت الولايات المتحدة «عن قلقها العميق» ودعت إسرائيل إلى إجراء تحقيق. على جانب آخر قُتل أربعة فلسطينيين وأصيب ٣٥ آخرون أمس في مواجهات جديدة وقعت بين الشرطة الفلسطينية وأفراد من حركة «حماس» قرب مخيم النصيرات وسط قطاع غزة بعد ساعات من حادث اغتيال عميد في الشرطة الفلسطينية نسب إلى «حماس».

شريط الأنباء

أبوظبي

* غادر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برعاية الله وحفظه البلاد ظهر أمس متوجهاً إلى جمهورية كازاخستان في زيارة تستغرق عدة أيام تلبية لدعوة من الرئيس نور سلطان نزارباييف رئيس الجمهورية.

* أشادت الأميرة عالية الفيصل رئيسة جمعية الأيدي الواعدة الأردنية بجهود صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في مجالات العمل الخيري والإنساني، مثمّنة دور سموه في مد يد العون للشعوب كافة ومساعدة المحتاجين والمحرومين. كما أشادت الأميرة عالية الفيصل باهتمام قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشبيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر الإماراتية، بالفئات الأشد ضعفاً ورعايتها.

«وكالة انباء الامارات»

الرياض

* قالت وكالة الأنباء السعودية إن العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز دعا أمس إلى استمرار الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة العراقية وتجنّب المنطقة «كوارث إنسانية».

* يناقش الاجتماع الـ ١٣ لوزراء الإعلام في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الذي سيعقد غداً في مسقط إيجاد آلية مناسبة لتنفيذ خطة للتحرك الإعلامي الخارجي وأخرى للتحرك الداخلي.

* أعلن الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير، وكيل وزارة الخارجية السعودية المساعد للشؤون السياسية ورئيس الإدارة العامة للمنظمات الدولية، أن الحكومة السعودية ستفتح سجونها ومحاكمها وكل المرافق والمنشآت الحكومية الأخرى للمقرر الخاص باستقلال القضاء والمحامين في اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بارام كومار سوامي، في حال طلبه ذلك خلال زيارته إلى السعودية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ الشهر الحالي.

«وكالات»

بيروت

* هددت منظمة سرية لبنانية بالتعرض لنجل الزعيم الليبي أحمد قذاف الدم الذي يقوم حالياً بزيارة لبنان انتقاماً لاختفاء الإمام الشيعي اللبناني موسى الصدر سنة ١٩٧٨ أثناء زيارة لليبيا.

«الفرنسية»

طهران

* قال أعضاء في البرلمان الإيراني أمس إن البرلمان الذي يهيمن عليه الإصلاحيون أعطى موافقة أولية على واحد من مشروع قانونين يهدفان إلى تعزيز سلطة الرئيس المعتدل محمد خاتمي.

«رويترز»

نيودلهي

* بدأ رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي أمس جولة يزور فيها ثلاث دول، هي: قبرص والدانمارك وبريطانيا، وقال إنه يعتزم خلالها توضيح مخاوف بلاده المتعلقة بالإرهاب.

«رويترز»

برلين

* قالت شركة «سيمنس» الألمانية لصناعة الإلكترونيات والمعدات الهندسية أمس إنها وردت مكونات إلكترونية للعراق يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية.

«رويترز»

واشنطن

* قالت وزارة الدفاع الأمريكية إن لولايات المتحدة عشرة آلاف جندي في أفغانستان بعد عام من إطلاقها الشرارة الأولى للحرب هناك، لكنها ما زالت لا تعرف مصير أسامة بن لادن.

* أعلن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أمس في الذكرى الأولى لبدء الحملة الأمريكية في أفغانستان أن العسكريين الأمريكيين سيبقون في هذا البلد «ما دام وجودهم ضرورياً».

* أعلن الناطق باسم البيت الأبيض آري فلايشر أمس أن الولايات المتحدة لا تعرف بعد ما إذا كان الصوت الذي ظهر على التسجيل الذي بثته قناة «الجزيرة» هو فعلاً لأسامة بن لادن.

«وكالات»

شخصية في سطور

* مكان الميلاد وتاريخه: مصر ١٩٤٢.

* التعليم:

- ١٩٦٢: ليسانس في القانون من جامعة القاهرة.

- ماجستير ودكتوراه في القانون الدولي من جامعة

نيويورك ١٩٧١، ١٩٧٤.

* الحالة الاجتماعية: متزوج من السيدة/ عايدة

الكاشف، وهي مدرسة في دور الحضانه وله ولد يعمل

في مجال تكنولوجيا الكائنات الحية

«بايو تكنولوجي»، و بنت تعمل بالمحاماه.

* الخبرات:

- ١٩٦٤: دبلوماسي بوزارة الخارجية

المصرية عمل خلالها لفترتين في

البعثة المصرية لدى الأمم المتحدة في

كل من نيويورك وجنيف.

- عمل أستاذا مساعدا للقانون الدولي

بجامعة نيويورك لسنوات عدة.

- ١٩٨٠: عمل أستاذا للقانون الدولي

بمعهد الأمم المتحدة للتدريب

والبحوث، كما ظل لسنوات عدة

يشغل منصب أستاذ مشارك للقانون

بكلية الحقوق جامعة نيويورك.

- ١٩٨٤: التحق بسكرتارية وكالة الطاقة الذرية

الدولية التابعة للأمم المتحدة في منصب ممثل مدير

الوكالة في رئاسة الأمم المتحدة حتى عام ١٩٨٧.

- عين بعد ذلك مستشارا قانونيا للوكالة، ثم رئيسا

للقسم القانوني فيها، ثم مديرا للعلاقات الخارجية.

- الأول من ديسمبر ١٩٩٧: تولى منصب المدير العام

للوكالة، وأعيد تعيينه لفترة ثانية في سبتمبر

٢٠٠١، ومن المعروف أن الوكالة إحدى الوكالات

التابعة للأمم المتحدة، وتتمتع بسلطات رقابية

وإشرافية كبيرة على مجالات إنتاج الطاقة النووية.

* اكتسب خلال فترة عمله كدبلوماسي بوزارة الخارجية

المصرية، ثم بالأمم المتحدة خبرة دولية كبيرة أكسبته

احترام الدول والمنظمات الأجنبية، ويعتبر البرادعي

حجة في القانون الدولي.

* نجح في تكوين علاقات وثيقة بمختلف المنظمات

والهيئات الدولية، خاصة تلك العاملة في مجال

السلام والأمن الدوليين، وصياغة القوانين والمعاهدات

والاتفاقيات الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالنظم

الدفاعية وإنتاج الطاقة النووية.

* يعد مرجعا أساسيا من المراجع الدولية

المهمة في شؤون القانون الدولي

والمنظمات الدولية ومراقبة الحد من

التسلح والاستخدامات السلمية

للطاقة النووية.

* يعد عضوا مؤسسا ومنتسبا لل نقابات

والجمعيات الدولية النشطة على

الساحة الدولية مثل «جمعية القانون

الدولي» و«الجمعية الأمريكية للقانون

الدولي» و«جمعية القانون النووي».

* حاز العديد من الجوائز وشهادات

التقدير الدولية بفضل إسهاماته الأكاديمية والخدمية

في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

ومبادئ القانون الدولي، وصياغة العلاقات بين الدول

والمحددات الجيوبوليتيكية التي تحكم هذه العلاقات.

* من آرائه الشهيرة ضرورة اقتصار استخدام الطاقة

النووية على الجانب السلمي لتحقيق التنمية، وضرورة

تكاتف أسرة المجتمع الدولي من أجل التصدي

لانتشار الأسلحة، خاصة النووية، والعمل على

صياغة قوانين دولية جديدة تراعي المستجدات

السياسية الإقليمية والدولية، وبما يحقق روح التعاون

والتكافل بين الدول من أجل رفاهية الشعوب.



محمد البرادعي

مدير وكالة الطاقة النووية الدولية

